



وزراء عدن سابقاً في ظل سلطة الاحتلال والذي تبوأ منصب الأمين العام لجبهة التحرير وغيرها من الرموز فلم يكن لهذه الجبهة قواعد تركز عليها والأسلوب الذي انتهجته هذه العناصر تمثل بالحق بالثورة كان يستهدف تعطيل العملية الثورية، لذلك عند قرب عملية الدمج كشف جوهره الرجعي المعادي للنضال الوطني التحرري الذي تميزت به قيادة جبهة التحرير من خلال ممارستها الإرهابية والدموية بعد ان فشلت عملية الدمج القسري خاصة وان الجبهة القومية قد طورت من أساليبها وحظيت باحترام وتقدير كل فئات الشعب، ولما وجدت جبهة التحرير ان موعد النصر النهائي كان أمراً محتملاً للجبهة القومية لجأت لتفجير الصراعات العسكرية ودق طبول الحرب الأهلية حيث قامت في عام 1967م بتنفيذ عملية اعتقالات واسعة كان الهدف منها التصفية الجذرية لابرز قادة العمل الفدائي وكذا العناصر النقابية الثورية في الحركة العمالية وصعد الموقف لتفجير الحرب الأهلية عشية الاستقلال الوطني.

وكانت الجبهة القومية من خلال ميثاقها الوطني قد تجاوزت هذا المفهوم التقليدي للوحدة الوطنية وطرح مفهوم ثوري لأسس الوطنية مع أسس وحدة القوى المنتجة من عمال وفلاحين ومتقنين ثوريين وبرجوازية صغيرة.

لقد واجهت قواعد الجبهة القومية والفئات والطبقات الشعبية مع الثورة الشعبية المسلحة الدمج القسري ومفاهيم الوحدة الوطنية المفروضة في إطار جبهة التحرير بنفوس شديدة، وقد عبرت مختلف القطاعات الشعبية عن موافقتها وكانت الحركة النقابية ممثلة بالقيادة الثورية وجماهير العمال في إطار النقابات الست قد تصدت ليس فقط للدمج القسري بل وتصدت كذلك للقيادات الانتهازية للمؤتمر العمالي وتحملت مسؤوليتها الطبقية والوطنية للحفاظ على خط ونهج الثورة التقدمي والحفاظ على استقلالية الجبهة القومية والتنسيق مع قيادات الجبهة القومية هذه المهمات الثورية لشرح أهداف الثورة وكشف خداع جبهة التحرير خاصة بعد ان أعلنت الجبهة القومية انسحابها من جبهة التحرير في نوفمبر 66م.

لقد وقفت النقابات الست ومن وراءها جماهير العمال موقف تأييد لاستمرار النضال المسلح بقيادة الجبهة القومية، وقد جاء هذا التأييد في وقت كانت الجبهة القومية تعتمد كلية على ذاتها وعلى اشتراكات أعضائها ومناصريها، وعلى الصعيد الخارجي قامت النقابات الست بشرح القضية الثورية لشعبنا وأعلنت رفضها للاشتراك في الاتحاد الحر وأرسلت المذكرات السياسية للاتحادات العربية والاتحادات الصديقة في الدول الاشتراكية توضح فيها حقيقة الوضع السياسي في المنطقة وكشفت من جانب آخر حقيقة القيادات الانتهازية للمؤتمر العمالي وجبهة التحرير.

لقد اشتدت حدة الصراعات بين قيادات المؤتمر العمالي التي تؤيد جبهة التحرير وبين قيادات النقابات الست التي رفضت قيادة المؤتمر العمالي وأخذت تتوسع في صفوف العمال مما أوصل الأمر إلى أن جبهة التحرير أعلنت رسمياً تدخلها لحل تلك الصراعات في النقابات ولكنها انحازت لعناصرها مما أدى بجبهة التحرير لإعلان بيان رسمي بإغلاق دار المؤتمر العمالي، لكن العمال وتحت قيادة النقابات لم يستجيبوا لذلك وتدخل اتحاد العمال العرب وقبلة قيادة النقابات الست بوجود لجنة رابعة من الطرفين وقيادة النقابات الست وقيادة المؤتمر العمالي لتسيير دفة الأمور في الحركة النقابية وإجراء انتخابات عامة في سائر النقابات غير ان قيادة المؤتمر العمالي رغم تظاهرها بقبول الحل لم تلتزم به عملياً، ولذلك تجلت حقيقة الصراع بين قوى الثورة الحقيقية بقيادة الجبهة القومية وبين قوى معادية للثورة تمثل قوى الانتهازيين والأحزاب السياسية التقليدية بقيادة جبهة التحرير.

إن ظهور التيار النقابي الثوري الجديد قد جاء ملبساً لمهام ومتطلبات النضال الوطني والطبقي للحركة العمالية والنقابية بعد ان عبرت القيادات الانتهازية عن موقفها من الثورة، كما أن قيام النقابات الست وتمرداها على قيادة المؤتمر العمالي جاء لصيانة مواصلة الحركة النقابية والدفع بها في معارك شعبنا الباسلة وقد لخص حقيقة الخلافات عبدالله باديب قائلاً: "الخلاف القائم في الحركة النقابية ليس خلافاً شخصياً أو عقائدياً، وليس خلافاً بين بعثيين وناصرين كما يصوره البعض خطأ أو بين أناس منتمين إلى عقائد معينة وأناس لا منتمين... لكن الخلاف أعمق من ذلك واشمل انه خلاف وصراع بين نظرتين وطريقتين واتجاهين في الحركة النقابية نظرة إصلاحية ونظرة ثورية: طريق نضالي وطريق غير نضالي، اتجاه يساري تقدمي طليعي واتجاه انتهازي يميني، اتجاه يعمل على تشديد الصراع الطبقي وتدعيم روح التعاون الطبقي" (6).

وطنية ثورية وتلتحم في معارك الدفاع عن ثورة 26 سبتمبر، وعبر هذا الاندفاع الثوري ارتقى الوعي الوطني الثوري وانتقل إلى مرحلة من النضال الجاد باعتماد مبدأ الكفاح المسلح طريقاً وحيداً لطرده الاستعمار البريطاني، وفي ضوء هذا الظرف الملموس تشكلت قناعات ووعي الثوريين اليمنيين بضرورة تفجير ثورة 14 أكتوبر عام 1963م بقيادة الجبهة القومية رائدة الكفاح المسلح التي تم تشكيلها من فصائل العمل الثوري السرية وعلى رأسها حركة القوميين العرب.

لقد انطلقت أول شرارة لثورة الرابع عشر من أكتوبر عام 1963م من قمم جبال ردفان إذ نادى لبدء العمل الثوري وإنذاراً صريحاً للاستعمار بالرحيل عن أرض الوطن اليمني وأعقبته هذه الشرارة الأولى انتشار العمل المسلح وفتحت جبهات قتال في مناطق تواجد القوات البريطانية كما بدأت الجبهة القومية نشاطاتها العسكرية والسياسية لغزو مواقع جنود الاحتلال وقلب القاعدة البريطانية في عدن حيث تشكل جهاز الفدائين كجهاز عسكري عالي التنظيم وجهاز سياسي اخترط فيه طلائع ثورة 14 أكتوبر من العمال في الجهاز العسكري والسياسي وكذا المثقفين من الشباب والطلاب وقطاع المرأة وغزت هذه الطلائع الثورية المنظمة مختلف الهيئات والأوساط ودرجة رئيسية الحركة النقابية لشرح أهداف الثورة المسلحة وتحرير البلاد من الاستعمار دون قيد أو شرط في ضوء الميثاق الوطني للجبهة القومية.

لقد أقر ميثاق الجبهة القومية في مؤتمرها الأول المنعقد في يونيو 1965م كوثيقة منهجية للثورة الشعبية المسلحة وحدد بوضوح بأن الاشتراكية العلمية هي الدليل النظري للثورة، وحدد كذلك الأهداف في مرحلة التحرر الوطني والأهداف اللاحقة، وعبر هذا النهج الواضح للثورة استطاعت الجبهة القومية استقطاب مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية إلى إطارها واستطاعت أيضاً أن توجد القواسم المشتركة لوحدة المهمات النضالية في سبيل تصفية الاضطهاد الكولونيالي، ومن الجانب الآخر تصفية الاضطهاد الطبقي الاجتماعي ولكن هذه الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة التي شاركت في النضال ضد الاستعمار كانت تفهم بصورة متباينة الأهداف النهائية لهذا النضال لذلك فقد برزت الاختلافات وتجلت المواقف الانتهازية لمحاربة الثورة الشعبية المسلحة وتعرضت مواقف الأحزاب التقليدية بما فيها حزب الشعب الاشتراكي وفي قيادة المؤتمر العمالي وفي النقابات وأعلنت تلك الأحزاب شجبها للثورة المسلحة بقيادة الجبهة القومية ووصف قادة حزب الشعب الاشتراكي قادة الجبهة القومية ومن يؤيدهم بأنهم (دراويش) يقصد بذلك تشويه الجبهة القومية، ولم يكف قادة حزب الشعب بذلك وإنما تآمروا بوصف الثورة المسلحة بأنها (جريمة) جاء هذا في تصريح رئيس حزب الشعب الاشتراكي أمين عام المؤتمر العمالي حينها قائلاً "كم كنت شخصياً أحرص على أن احزي رأسي احتراماً لأطراب الدراويش القوميين لو هم تجنّبوا جريمة النضال بدماء القبائل" (5).

وأمام تصاعد النشاط العسكري والسياسي للجبهة والتفاف جماهير الشعب حول الثورة وتأييد الحركة الوطنية العربية والعالمية لم يستطع الاستعمار مقاومة ثورة الشعب وعجز عن مواجهتها أو الحد من نشاطاتها برغم اتباع الأساليب الوحشية وإرهاب وإحراق المزارع وقتل المواشي والقتل والاحتفال الجماعي لعشرات من المناضلين وتعذيبهم في السجون والمعقلات. أمام هذا الصمود كان لا بد للاستعمار من اتباع سياسة جديدة لمواكبة الثورة يلجأ بالدفع بعملائه من السلاطين إلى افتعال مشاكل والتظاهر بتأييد الثورة الشعبية والهروب خارج البلاد كلاجئين سياسيين، ولقد وجد حزب الشعب الاشتراكي هو الآخر مخرجاً لحوالة الثورة وأخذ من السلاطين واللاجئين السياسيين مادة نشطة جديدة لتشكيل منظمة التحرير وإظهار مولاتهم للجهاز العربي لكي يتمكنوا من اللحاق بالتطورات حينذاك، وبهدف تبيح الثورة استطاعوا بالتجاوب مع بعض العناصر الاستخباراتية أن يحققوا موقفاً سياسياً لإعلان الدمج القسري، وأعلنت قيام جبهة التحرير في 13 يناير عام 1966م بالتعاون والتنسيق مع بعض قيادات من الجبهة القومية من إعلان هذه الجبهة تحت هالة إعلامية كان الهدف منها انتزاع قيادة الثورة الشعبية ومن ثم الجبهة القومية، لكن الجبهة القومية أثبتت انها من خلال ميثاقها الوطني، انها ليست مجرد حركة مسلحة ذات طابع عفوي تسيرها قوى خارجية تنتهي بمجرد إعلان في مرحلة معينة وقد أثبتت انها حركة ثورية مناضلة جاءت نتاج ظرف تاريخي ملموس لتلبي متطلبات الجماهير الكادحة ومعبرة عن طموحاتها وأهدافها التحررية.

لقد كان الغرض من قيام جبهة التحرير ليس إيجاد الصيغة للوحدة الوطنية كما ادعى المتظاهرون بالولاء للثورة وإنما من أجل اللحاق بالثورة لتكون إطاراً سياسياً يستهدف توصيل قضية الشعب إلى تسوية سياسية ولقي ذلك القبول باستقلال شكلي وقد سبق للسياسة البريطانية أن مدت يدها للتفاوض حوله مع الأحزاب التقليدية كما سبق لجماهير الشعب رفضه شكلاً ومضموناً وجاء

لقد اشتدت حدة الصراعات بين قيادات المؤتمر العمالي التي تؤيد جبهة التحرير وبين قيادات النقابات الست التي رفضت قيادة المؤتمر العمالي وأخذت تتوسع في صفوف العمال مما أوصل الأمر إلى أن جبهة التحرير أعلنت رسمياً تدخلها لحل تلك الصراعات في النقابات ولكنها انحازت لعناصرها مما أدى بجبهة التحرير لإعلان بيان رسمي بإغلاق دار المؤتمر العمالي، لكن العمال وتحت قيادة النقابات لم يستجيبوا لذلك وتدخل اتحاد العمال العرب وقبلة قيادة النقابات الست بوجود لجنة رابعة من الطرفين وقيادة النقابات الست وقيادة المؤتمر العمالي لتسيير دفة الأمور في الحركة النقابية وإجراء انتخابات عامة في سائر النقابات غير ان قيادة المؤتمر العمالي رغم تظاهرها بقبول الحل لم تلتزم به عملياً، ولذلك تجلت حقيقة الصراع بين قوى الثورة الحقيقية بقيادة الجبهة القومية وبين قوى معادية للثورة تمثل قوى الانتهازيين والأحزاب السياسية التقليدية بقيادة جبهة التحرير.

إن ظهور التيار النقابي الثوري الجديد قد جاء ملبساً لمهام ومتطلبات النضال الوطني والطبقي للحركة العمالية والنقابية بعد ان عبرت القيادات الانتهازية عن موقفها من الثورة، كما أن قيام النقابات الست وتمرداها على قيادة المؤتمر العمالي جاء لصيانة مواصلة الحركة النقابية والدفع بها في معارك شعبنا الباسلة وقد لخص حقيقة الخلافات عبدالله باديب قائلاً: "الخلاف القائم في الحركة النقابية ليس خلافاً شخصياً أو عقائدياً، وليس خلافاً بين بعثيين وناصرين كما يصوره البعض خطأ أو بين أناس منتمين إلى عقائد معينة وأناس لا منتمين... لكن الخلاف أعمق من ذلك واشمل انه خلاف وصراع بين نظرتين وطريقتين واتجاهين في الحركة النقابية نظرة إصلاحية ونظرة ثورية: طريق نضالي وطريق غير نضالي، اتجاه يساري تقدمي طليعي واتجاه انتهازي يميني، اتجاه يعمل على تشديد الصراع الطبقي وتدعيم روح التعاون الطبقي" (6).

لقد كانت قيادة النقابات الست عملياً واقعة تحت تأثير الجبهة القومية ومثلت الاتجاه النضالي والسياسي لثورة 14 أكتوبر في صفوف الطبقة العاملة وحركتها النقابية وعارضت على نحو متصلب النهج اليمني لقيادة المؤتمر العمالي وعزت مواقفها الانتهازية في صفوف الطبقة العاملة وعلى الجماهير في الخارج، ومثل قيام النقابات الست الانتحام الحقيقي والترابط لمجرى العملية الثورية بين الحركة العمالية والحركة التحررية فكانت لذلك معلماً مضيئاً في مد ثورة 14 أكتوبر، وشكلت زخماً تحريراً أكسبها التطور النوعي في تحقيق ليس فقط مهمات التحرر الوطني وإنما جذب الطبقة العاملة لتشكيل محور العملية الثورية بدخول وانخراط صفوف واسعة من القيادات النقابية ومن العمال الطليعيين لصف الثورة لبشكوا قاعدتها الاجتماعية العليا ولتقبل الأفكار التحررية والأفكار التقدمية داخل صفوف الجبهة القومية ولبشكوا نواتها الطليعية.

أما جبهة التحرير وقيادة المؤتمر التي وجدت لها مناخاً أمام منابر القوى الرجعية وأخذت من طريقة إعلان الدمج القسري لإبراز عبدالله الأصنع من الاتجاه النقابي الإصلاحية والذي كان رئيساً للمكتب السياسي في جبهة التحرير وعبدالقوي مكاوي رئيس

## الهوامش والمراجع:

- 1/ دراسة عن الحركة النقابية في جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية إعداد عبدالقادر أمين وفضل علي عبدالله قدمت للندوة الدولية المنعقدة في عدن 10 مارس 1970م ص 10.
- 2/ المصدر السابق نفسه ص 11.
- 3/ الرجوع للتقرير السياسي المقدم للمؤتمر الثاني لاتحاد الشعب الديمقراطي.
- 4/ معارك ضد الاستعمار والرجعية نشرة المؤتمر العمالي عام 1961م ص 4.
- 5/ صحيفة اليقظة تصريح عبدالله عبدالمجيد الاصنع في أواخر 1963م.
- 6/ صحيفة الأمل الأسبوعية العدد (22)